جلة الدرا ات المالية والمحا بية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 09العدد02 - ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish.

المكانة الريادية للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الإقليمية ضمن نموذج الأقطاب التكنولوجية

The leading role of Algerian University in achieving regional development within the cluster model

كورتل نجاة[1]، طوبال ابتسام[2]*

[1] جامعة قسنطينة2، nadjet.kourtel@univ-constantine2.dz

[2]جامعة قسنطينة2، ibtissem.toubal@univ-constantine2.dz

مخبر الانتماء للباحثتين: مخبر الدراسات والبحوث التسويقية

تاريخ التسليم :2021/11/25 تاريخ التقييم: 2022/09/25 تاريخ القبول:2022/12/27

الملخص

تتجه سياسة التنمية الاقتصادية لاستغلال الطاقات المحلية، والعمل على تنشيطها لزيادة سرعة النمو المكاني ويرتكز التوجه الجديد على تثمين الموارد الإقليمية وتفعيل دور الفاعلين الاقتصاديين، وتلعب الأقطاب التقنية الإقليمية قاطرة التنمية الاقتصادية المحلية، بتفعيل دور الجامعة كشريك اقتصادي في محيطها المحلي.

وتوصلنا لضرورة استغلال المخرجات المعرفية والعلمية للجامعة الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية مكان تواجدها.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الإقليمية–الجامعة المقاولاتية–العناقيد التكنولوجية–البحث والتطوير–الجامعة العلمية والتكنولوجية.

Abstract

Economic development policies are geared toward seeking local capacities in the regions, and to working to stimulate them to increase the speed of growth so that this new approach is based on the value of regional competencies and resources, as well as on the weight of its economic actors, In this context, the regional technological poles play the local development locomotives and push the economic development through activating the university's relation as an economic partner in its local surroundings. This intervention will highlight the study of the local and regional geographical dimension of the knowledge, scientific and formative outputs of the university-based students in the regions that suffer from economic problems..

Keywords : Regional development, cluster model, Entrepreneurial University, research and development, Scientific and Technological University.

***المؤلف المرا ل:**

1.مقدمة

إن الدور الذي يلعبه التعليم العالي و الذي تعد الجامعة على رأسه ، لم يأخذ بعدا إقليميا إلا منذ حوالي ثلاثة عقود مضت ، فقد ظلت مؤسسات التعليم العالي تتميز بالانطواء و المركزية ، غير أن تحديات التنمية الاقتصادية استدعت ضرورة تقارب الجامعة مع محيطها الإقليمي، فظهر جليا الدور الريادي للجامعة كشريك اقتصادي يساهم في تطوير الإقليم المتواجد عليه من خلال تلبية متطلبات الطلب المحلي ، بخلق المعارف و تكوين رأس المال البشري و تبني البحث العلمي الذي يتماشى مع متطلبات الواقع الاقتصادي، و إلى أبعد من ذلك تلعب الجامعة في الوقت الراهن في الاقتصاديات المتطورة دور الجامعة المقاولاتية التي ترافق المؤسسات الناشئة بتدعيمهم بالمفاهيم و الأفكار، و عليه فان البحث في إنتاج المعرفة، نشرها، استغلالها اقتصاديا و تكوين كفاءات في مجال البحث و التطوير التكنولوجي، هو إسقاط لدور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية محل تواجدها، و في إحداث التطور التقني و المعرفي للإقليم المعني، و عليه تأخذ المساهمة التنموية الفعالة للجامعة اقتصاديا بعدا للتنمية المكانية من خلال توظيف مخرجات التعليم العالي في مشاريع التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال التكتل بين الكيان الأكاديمي و الكيان الاقتصادي في نموذج العناقيد التكنولوجية التي تعتبر واحد من نماذج التنمية الإقليمية و تعد فيه الجامعة فاعلا اقتصاديا ، و سنركز على نموذج القطب التكنولوجي أو العنقود التكنولوجي (cluster) للاقتصادي Porter، أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري مازالت الجامعة مستقلة ومتمركزة وبعيدة عن التنمية الاقتصادية، كما تتميز بالبحوث الأساسية وليس التطبيقية، ويعتبر تكوين ما تسميه السلطات بالأقطاب التنافسية مشروعا مستقبليا لإشراك كل شركاء التنمية الاقتصادية في مسار التنمية الاقتصادية، ومنه سنطرح التساؤل التالي:

كيف ستساهم الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية ضمن نموذج العناقيد التكنولوجية؟

وبناء على هذا التساؤل الرئيسي نطرح جملة من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

1. ما واقع الجامعة الجزائرية كصرح متميز في التعليم العالي والبحث العلمي في اداء الأدوار التقليدية بين التكوين والبحث والتطوير؟

2.هل تتطلع الجامعة الجزائرية لأداء ادوار حديثة في أن تكون الجامعة المقاولاتية و الريادية؟

3.ما هي تطلعات و آفاق الاقتصاد الوطني نحو تشجيع أقطاب تكنولوجية تكون فيها تحديات الجامعة مصيرية في تحقيق التنمية الاقليمية؟

بالنسبة لفرضيات الدراسة ، فتتبلور كما يلي:

1.تعد الجامعة الجزائرية صرحا كبيرا للتكوين والتعليم العالي، كما تعرف تطورا ملحوظا في نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

2. لم ترق الجامعة الجزائرية لأن الجامعة الريادية، فتجربتها في هذا المجال مازالت حديثة العهد.

3.إن تبني وتدعيم الدولة لنموذج الاقطاب التكنولوجية سيفتح المجال للجامعة لان تكون فاعلا اقتصاديا، بتحويل البحوث العلمية سجينة الجامعة الى تحقيق التنمية المحلية، الإقليمية والوطنية.

إن الدراسة قيد البحث في غاية الأهمية:

فهي تسلط الضوء على أحد أبرز أقطاب التنمية الاقتصادية، الجامعة التي ظلت بعيدة عن المسيرة التنموية للاقتصاد الوطني وانحصر دورها في التعليم العالي، وعليه يجب تفعيل دورها كشريك في التنمية الاقتصادية، باستغلال نتائج البحث والتطوير التكنولوجي في التنمية الاقتصادية الإقليمية نظرا لانتشار شبكة هائلة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على كامل ربوع التراب الجزائري.

ولذلك تهدف الدراسة الى:

تسليط الضوء على النماذج الجديدة الواجب انتهاجها في التنمية الاقتصادية، كنموذج الاقطاب التكنولوجية للاقتصادي بورتر التي يقوم على تجميع الموارد المختلفة والمتكاملة على نفس الإقليم، اين يتكتل المتعاملون الاقتصاديون في نفس الفضاء المكاني لتحقيق الاهداف التنموية للإقليم المعني، وعند تقارب الجامعة بالمؤسسات الصناعية سينشأ فضاء مشترك لتبادل الإمكانيات والكفاءات والموارد بما فيها الموارد المعرفية التي تنتجها الجامعة وهياكل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

لدراسة إشكالية مكانة الجامعة في تحقيق التنمية ضمن نموذج الاقطاب التكنولوجية، فقد وقفنا على عدة دراسات نسردها كالتالي:

1.دراسة ل:Véronique Schaeffer نشرت في مجلة: "Marché &Organisations" 2019، بعنوان:"L'université entrepreneuriale: éléments historiques et débats " و تناولت الباحثة مفهوم الجامعة المقاولاتية حيث أكدت الباحثة على ضرورة توظيف المخرجات الجامعية في الحياة الاقتصادية، من خلال مرافقة المشاريع الاقتصادية و خاصة المصغرة منها ، و عرفت الدور الثالث الذي يجب أن تلعبه الجامعة.

2.دراسة ل:Michel Leclerc ، نشرت في مجلة " La revue canadienne d'enseignement supérieur"، 1991، بعنوان: " Les Relations Université-Entreprise entre l'Etat et le besoin، ونوه الباحث بالدور الإيجابي للجامعة في محيطها من خلال توظيف المعارف

المنتجة من البحث والتطوير التكنولوجي في متطلبات التنمية الاقتصادية، وقد أكد الباحث على ضرورة دعم الدولة للجامعة من اجل استغلال البحوث العلمية اقتصاديا.

3.دراسة ل: André Torre بعنوان"cluster et systèmes locaux d'innovation " تناول الباحث من خلالها مكانة الجامعة ضمن نموذج العناقيد التكنولوجية و دورها في تحقيق النمو التكنولوجي للإقليم من خلال تنشيط الإبداع في المؤسسات المتكتلة اين تلعب الجامعة دورا رياديا.

وستركز هذه الدراسة على المحاور التالية:

1-مفهوم التنمية الإقليمية، أهدافها، دعائمها.

2-الإطار ألمفاهيمي للأقطاب التكنولوجية، أصنافها وأهميتها الاقتصادية.

3- الجامعة و دورها في تحقيق التنمية الإقليمية ضمن نموذج العنقود التكنولوجي: مفهوم الجامعة العلمية و التكنولوجية، و مفهوم الجامعة المقاولاتية.

4- مكانة الجامعة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

5-رؤية مستقبلية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والتنمية الاقتصادية ودور الجامعة المنتظر.

2. مفهوم التنمية الإقليمية، أهدافها، ودعائمها

1.2 مفهوم التنمية الإقليمية:

إن التنمية الإقليمية هي منهج يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان في مجال جغرافي معين، عن طريق تنويع و تطوير النشاط الاقتصادي، بتفعيل و تعبئة و تناسق موارد، كفاءات، إمكانيات الإقليم بالمشاركة الايجابية لكل الفاعلين فيه، و بآليات منهجية لتجنيد الوسائل، و الموارد البيئية المكانية المستهدفة (نصر عارف) ، و بذلك يعرف التخطيط و التهيئة الإقليمية على أنها دراسة الموارد الطبيعية و البشرية و الاقتصادية في رقعة جغرافية معينة هي الإقليم ، لاكتشاف إمكانيات و موارد هذا الأخير بهدف الاستثمار المحلي فيها لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية . (معتوق،2009، 46 -47)، وعليه يظهر الإقليم التنموي الاقتصادي على انه حيز جغرافي ذو خصائص اقتصادية متجانسة، وذو أنشطة اقتصادية متماثلة ومتكاملة، يربط مجموعة من الهياكل المؤسساتية ذات تخصصات مختلفة، وأحجام مختلفة لكن تربطها علاقات متبادلة وتظهر طبعا نتيجة التحول الاقتصادي الهادف لتحقيق التنمية الاقتصادية (العوضي،2006، 62)،

إن مفهوم التنمية المكانية ظهر من خلال "أقطاب التطور" أو "أقطاب التنمية" سنة 1947 على يد

الاقتصاديFrançois Perroux الذي اعتبر قطب التطور كقطب تقني يتبنى نشر الإبداع التكنولوجي في شكل عناقيد، انطلاقا من فرضية الاقتصادي أب الفكر الإبداعي Joseph Schumpeter الذي يفترض أن الإبداع يتم في شكل عناقيد أي تجمعات، وهنا ولد منطق الاستقطاب الذي يفسر ظاهرة التكتل المهيكل للتطور التقني، وقد أعطى François Perroux مفهوما لقطب التطور كالتالي «هي وحدات مركبة دافعة ومحفزة، بسيطة كانت أو مركبة، تكون لها القدرة على رفع كمية الإنتاج، تعديل الهياكل وإحداث تغييرات في نمط التنظيم وتوليد المشاريع الاقتصادية»، وقد ركّز على أهمية تجميع الامكانيات الاقتصادية لإحداث التجديد في الاقتصاد،(Paulmier,2001,P481-482) ، مع نهاية سنوات الثمانينات وبداية التسعينات ، أعطى الاقتصاديون دفعا للمقاربة البيروكسية في إطار الاقتصاد الجغرافي الجديد، ليظهر مفهوم القطب التكنولوجي أو العنقود التكنولوجي (Clusters) ل porter، ، والذي شكل محورا لدراسة النمو الاقتصادي المبني علي استغلال المعرفة والتكنولوجيا في إطار التكتل الاقتصادي ذو الآثار الواضحة محليا ، (Torre,2006,P16-17)

2.2 أهداف التنمية الإقليمية:

وتهدف التنمية الإقليمية إذن إلى:

1-اكتساب الإقليم القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستجابة للاحتياجات التنموية.

2-إحداث التنمية الشاملة المتوازنة بين الأقاليم بالتجنيد الايجابي للطاقات والموارد المحلية والكفاءات والاستخدام الأمثل لها، والسعي لتحسينها وتطويرها بفعالية، مما يسرع وتيرة النمو.

3-تثمين الكفاءات والموارد والإمكانيات التي يتوفر عليها الإقليم المعني، وذلك بوضع تصور مثالي لمشاريع البحث، مصادر التمويل وتجنيد الكفاءات البشرية المحلية.

4-تعزيز اللامركزية، وتحفيز الإرساء والاستوطان في الأقاليم، وهو ما يحقق وضع أفضل للسكان وظروف معيشتهم (أحمد عبد العال، 4)

5-تحقيق عدالة في متوسط الدخل وتخفيض معدل البطالة والتقليل من هجرة الأدمغة.

6-توطين الصناعة وتطويرها مما يرفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل النمو.

7-توزيع المشاريع الاقتصادية، وخاصة مشاريع البحث والتطوير عبر مناطق التراب الوطني بعدالة. (الجتيري و بلهادف ،2014، 3)

3.2 الدعائم الأساسية للتنمية الإقليمية:

ومن الدعائم الأساسية لقيام التنمية الإقليمية الحقيقية:

1- إشراك جميع الفاعلين في الإقليم في عملية التنمية المحلية و تطبيق المقاربة التشاركية .

2-ضرورة القيام بتشخيص جماعي تشاركي للحيز المكاني الإقليمي وتحليل نقاط القوة والضعف فيه، وكذلك تحديد الموارد والإمكانيات والكفاءات المتاحة.

3- وضع مخطط تنموي تشاركي " يحدد الأولويات المشتركة و برامج عمل ، يخطط المشاريع و يقترح نماذج الشراكة الممكن تنفيذها .

4- تعزيز اللامركزية في وضع المشاريع بما يخدم التنمية الاقتصادية ، و هو ما يحفز الكفاءات العالمية على الاستوطان الإقليمي .

5- الدور الرائد للحكومة في وضع الاستراتيجيات و المخططات الوطنية الذي تجسد البرامج الإقليمية. (معتوق 2009، 48).

3. الإطار ألمفاهيمي للأقطاب التكنولوجية، أصنافها، وأهميتها الاقتصادية

1.3 ماهية الأقطاب التكنولوجية، وأنواعها:

يعرف Porter القطب التكنولوجي(Technopoles)، أو العنقود التكنولوجي (cluster) ب «التمركز الجغرافي للمؤسسات التي تربطها علاقة إنتاج مشتركة أو تكاملية، وكذا تترابط معها كل الهيئات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، الجامعات، مراكز البحث، مؤسسات التكوين، المؤسسات الداعمة للإبداع والوكالات الممولة للمشاريع الإنتاجية والإبداعية » (porter, 1998,p77-92) ،

فهو تمركز يضم شركاء الإبداع: المؤسسات الصناعية، هيئات البحث العلمي، الجامعات، مراكز التكوين والتأهيل المهني، و هو إذن النموذج الذي يجمع الثنائية "البحث-الصناعة"، والتي تمثل محرك للقطب و للاقتصاد والهدف من هذا التكتل رفع القدرة على تملك الإبداع والاستفادة من المخرجات المعرفية، المادية والمالية، بالاستثمار في مشاريع كبرى مرتبطة بتطوير أنشطة الإبداع التكنولوجي والهادفة لتحقيق ميزات تنافسية.(Fabrice,2007,p846) ، و تتكون الأقطاب وفق مقاربتين:

أ-مقاربة «top-down»: مبادرة إنشاءها للسلطات العمومية، الجماعات المحلية أو الحكومة.

ب-مقاربة «bottom-up»: إنشاؤها عشوائي بصفة ذاتية ومبادرة من المؤسسات المعنية في الفضاء المحلي المعني. (Lachmann,2010,p110-112)

2.3 أهمية الأقطاب التكنولوجية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للأقطاب التكنولوجية فيما يلي:

1- تسريع وتيرة الإبداع التكنولوجي المتعلق بتكنولوجيات القطيعة التي تحدث انقلابا جذريا في عالم التكنولوجيا والصناعة، وتعتبر منفذا لمواجهة متطلبات التنافسية (Debresson,1989, P253).

2- إدماج نماذج تنافسية جديدة، وتركيب حدود جديدة للأسواق، من خلال تجديد الثلاثية «تكنولوجيا- منتوج- سوق»(Depret et Hamdouche, 2004,p136)

3-التوفيق بين نقائص الموارد، من خلال تكاملها مما يساعد على تحقيق عدة ميزات منها: السبق التكنولوجي، تقليل هامش مخاطرة العملية الإبداعية وتقاسمه، تحقيق ميزة تدنية التكاليف، وبالأخص تكاليف النقل وتكاليف المعاملات التجارية، وتحقيق ميزة حيازة الموارد.(Darmon, 2005,p88)

4-حيازة رصيد معرفي بتبادل المعارف الصريحة وتوليد الضمنية، وتبادل الخبرة المكتسبة، ومن خلال تنمية التعلم الفردي والجماعي، وبذلك يتم امتصا ونشر للمعارف على المستوى المحلي، فالتمركز الجغرافي للأعوان الاقتصاديين بما في ذلك الجامعة يشجع البحث الأكاديمي والتطبيقي والتطويري والتي تكون ذات إسقاط محلي واضح. (Dang et kelvey,2006,p33-38)

5-تعويض النقص الصناعي بإنتاج السلع الاستهلاكية، الوسيطة، والاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية و المستوى التكنولوجي الفائق، مما يعزز القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني. (Darmon,2005, P91-92)

6-إنعاش النظام الوطني للإبداع التكنولوجي بإحداث التآزر بين العالم الصناعي والكيان الأكاديمي للتعليم العالي والبحث العلمي، واحداث التعاون والتنسيق بين القطاع الخا والقطاع العام على صعيدي الإنتاج وكذا البحث، (Duranton et autres, 2008, P16)

7-الإرساء الإقليمي للنشاط الصناعي، وتعبئة الكفاءات المحلية، مما يجذب استثمار دولي أجنبي.

8-إن القطب هو مخطط إقليمي للتوفيق بين البعدين: "تكنولوجيا-إقليم"، والذي يمثل إشكالية الإقليم، و"تكنولوجيا-سوق"، والذي يجسد الإشكالية الصناعية، حيث يستمد القطب التكنولوجي قوته من التغيرات الاقليمية ومن الميولات الاقتصادية التي يفرضها سوقه.(Ferguene, p6) .

4. دور الجامعة في تحقيق التنمية الإقليمية ضمن نموذج العنقود التكنولوجي: مفهوم الجامعة العلمية والتكنولوجية، ومفهوم الجامعة المقاولاتية

أخذت الجامعة أهميتها في الحياة الاقتصادية مع تطوير مفهوم العنقود على يد الاقتصادي Porter في 1998 ، فالتطور الذي عرفه مفهوم المقاطعة الصناعية على يد مارشال 1906، و الذي وضع محل التطبيق في نهاية القرن 19 لنموذج " التجمع و التركز لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة في حيز أو فضاء جغرافي معين ، و التي تتخصص في نشاط معين " و التي تعطي دفعا

للإنتاجية و التنافسية و التي تمثلت إسقاطاتها المحلية في استغلال اليد العاملة المتخصصة و المؤهلة، و أيضا تقاسم المعارف التقنية المشتركة ، و بذلك تظهر المقاطعات الصناعية كآلية لتحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة، إلا أن الرغبة في البحث والتطوير أوجب ضرورة تدخل الهيئة المسئولة الأولى عن البحث و الإنتاج المعرفي وهي الجامعة و هذا ما يدخل في مفهوم العناقيد لبورتر الذي يقضي بضرورة الشراكة و التآزر فوق إقليم معين بين المؤسسات الإنتاجية و بين الجامعات و مراكز البحث العمومية و الخاصة و كذلك مراكز التكوين المهني، و حسب نظرية العنقود التكنولوجي لبوتر 1990 تظهر الجامعة كفاعل ثقيل الوزن يساهم بصفة واضحة في تحقيق التنمية المحلية من خلال تطوير المعرفة و العلم، و هنا يظهر نموذجين للجامعات:

1.4 مفهوم الجامعة العلمية والتكنولوجية:

تركز على وظيفة التعليم و البحث و يكون طابعها أكاديميا و هو ما يميز معظم الجامعات التي تساهم في إثراء الرصيد العلمي و التكنولوجي للاقتصاد من خلال نشر الأفكار الجديدة و المفاهيم، في تفاعل مشترك مع المؤسسات و مراكز البحث، وما يميزها بالدرجة الأولى تأكيد الكفاءة و النوعية في التكوين و التعليم المقدم و كذلك الفعالية في البحث العلمي(Lachmann,2010,p106-108) ، و يكون لها دورين رائدين في التنمية الإقليمية:

أ-الجامعة والإرساء المعرفي الإقليمي:

إن البحث الأساسي هو إنتاج العلوم و المعارف النظرية، هو تخصص الجامعات الكبرى و مراكز البحث، و يكون بعيد المتناول عن إمكانيات المؤسسات المحلية المتواجدة ضمن إقليم جغرافي محدد، خاصة إذا كانت المؤسسة صغيرة و عليه فالبحث التطبيقي و التطويري الذي تتخصص فيه الجامعات المستوطنة محليا سيتكيف مع احتياجات الاقتصاد المحلي بحيث يكون هناك حظا أوفر ضمن نموذج القطب التكنولوجي المحلي الذي يقوم على الشراكة بين الجامعة و المؤسسات الاقليم للتفاعل و تبادل المعارف، مما يسمح بتوسيع قاعدة محلية للمعارف الجديدة و تكييفها مع متطلبات الصناعة المحلية ، و في مرحلة متقدمة سيشكل هذا المحيط المحلي الزاخر بالرصيد المعرفي المتراكم قطب جاذبية للاستثمار الخا و الأجنبي مما يساهم في خلق الثروة .

أما في إطار تنظيم الملتقيات و المؤتمرات و الأيام الدراسية بين الجامعة و عالم الصناعة، فالمناقشة المفتوحة والتفاعل بين الباحثين الجامعيين و إطارات المؤسسات الصناعية العمومية منها و الخاصة يخلق فضاء للاستفادة من المعارف التقنية ، والأفكار الجديدة بأقل التكاليف و عليه فاللقاءات المباشرة الناتجة عن التجاور الإقليمي هي فرصة لتستفيد الصناعة من الخبرة الجامعية فيما يخص التحكم في التكنولوجيا التي قد لا توفرها لها أحيانا المجلات التقنية المهنية التي ترافق

الآلة و بذلك تساهم الجامعة في حيازة التكنولوجيا و التحكم فيها و كذلك في تحسين و تجديد طرق الإنتاج و المنتجات.

ب-الجامعة و تكوين رأس المال البشري :

يظهر تأثير الجامعة على التنمية الاقتصادية من خلال خلق رأس مال بشري كفؤ ومؤهل، وهو الجانب البيداغوجي والتكويني والتعليمي لها، حيث تساهم بفعالة في خلق رأس مال بشري كفؤ بتكوين أستاذة باحثين و مهندسين و علماء هو مكسب لاقتصاد المعرفة، فحيازة المعرفة الضمنية الكامنة في رؤوس مالكيها لا يتم إلا بالتفاعل المباشر بين الأفراد أي الإخراج المعرفي كما ينص عليه نموذج Nonaka لحلزونية المعرفة، ضف إلى ذلك فحيازة الكفاءات اليوم هو شرطا إلزاميا لاستخدام و محاكاة و تطوير تكنولوجيات جديدة و عليه فان الجامعة في محيطها الإقليمي هو تأكيد لمكانتها الرائدة في خلق كفاءات بشرية ذات تأهيل مهني عالي متشبع بالمعارف المتجددة ذات التخصص المطلوب في الصناعة ، التجارة ، و الإدارة و حتى المهن الحرة، و هذا ما يجعل الإقليم المعني مكسبا للاقتصاد الوطني ، و من جهة أخرى تحرس للجامعة على تكوين اليد العاملة المؤهلة من خلال خلق المعارف ذات النوعية ، فالجودة تكسب ميزة تنافسية خصوصية للإقليم ، مما يساهم في تغذية و إنعاش سوق العمل في أقاليم أخرى و حتى في أوطان أخرى (Mille,2004,p94-95)

2.4 مفهوم الجامعة المقاولاتية:

كما يظهر دور الجامعة الريادي كجامعة مقاولاتية من خلال الامتياز الأكاديمي، كالمساهمة في خلق مؤسسات ناشئة بالمفاهيم والأفكار الإبداعية المتجددة التي تقدمها، وتطوير الموجودة منها من خلال مشاركتها في نقل التكنولوجيا وحيازتها بالتحكم في معرفتها الفنية حيث:

* لا تهدف هذه الجامعة لضمان شهادة جامعية لطالب يبحث عن منصب عمل، وإنما تخلق من هذا الأخير خالق لمنصب العمل وحده.

*كما تسعى الجامعة لتحرير الأبحاث الأساسية سجينة المنشورات الجامعية وتقدمها كأفكار علمية ومفاهيم إبداعية للمؤسسات الناشئة في شراكة مع الجامعة.

و تعقد الجامعة شراكة مع المؤسسات الكبيرة، الصغيرة، و المتوسطة و كذلك مع مراكز البحث و التكوين المهني، و هذا بهدف مسايرة المعارف الجديدة حتى يتسنى لها تطوير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و نقل التكنولوجيا المتجددة دائما (Schulte,2004 ;p26-29)

و كما هو عليه الحال بالنسبة للجامعات الأمريكية المقاولاتية فإنها تعمل على تجنيد رأس المال الأساسي ، ورأس المال المخاطرة من أجل تطوير مشاريع البحث ونقل التكنولوجيا مع المؤسسات الصناعية و تهدف من خلال ذلك إلى دعم المقاولاتية، بإنشاء المشاريع المصغرة المبدعة، و كذلك المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي تتحمل هامش المخاطرة الإبداعية عند اكتشاف تكنولوجيات كامنة ، وكذلك الحث على تسويق المنتجات الجديدة من خلال عقود تبرمها هذه المؤسسات مع مراكز البحث العمومية، حيث تستهدف الجامعة و مراكز البحث بهذه الإجراءات إخراج المعارف المنتجة للاستغلال الاقتصادي، مما اتاح الباحثين الجامعيين أن يصبحوا مقاولين مبدعين، و تتطور الجامعة المقاولاتية بفر تمويل من القطاع الخا و القطاع العمومي، وبذلك تواكب الجامعة مرحلة جديدة تتحول فيها من الجامعة الأكاديمية إلى الجامعة المقاولاتية وتشارك في تطوير القدرة التكنولوجية للإقليم المتواجدة عليه بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخا وهو ما يعطي دفعا لتنمية الأقاليم المختلفة ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية.

إذا تمت هذه الرؤية الايجابية وفق نموذج القطب التكنولوجي، ستكون إسقاطاتها ايجابية للاقتصاديات الناشئة في ظل الدعم و التأييد و التآزر الذي ستحظى به الجامعة المقاولاتية خاصة مع تنويع فر التمويل للمشاريع من طرف قطاع الأعمال الخا إذا ما أشرنا إلى محدودية الميزانية الموجهة للبحث من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، أي الموارد المالية الكلاسيكية للجامعات، و التي تتوزع بين احتياجات التعليم و التكوين البيداغوجي و البحث الأكاديمي ، و مع تنوع فر التمويل تحظى الجامعة المقاولاتية بفر التخصص في مجالات بحث دقيقة ذات ميزة تنافسية عالية و سبقية، هذا ما يقودنا للتساؤل حول كفاءة الجماعات المحلية في وضع المخططات الوطنية للتهيئة الإقليمية و التنمية الاقتصادية لتفعيل دور الجامعة كشريك اقتصادي في محل تواجدها بحيث تسعى دائما لتنشيط الثلاثية " البحث–التكوين –الإبداع "، فلا ينصب انشغال الجامعة على البحث الأساسي بل يجب تبنى البحث التطبيقي و التطويري، (Lachmann,2010,pp119-128)

وتظهر أهم التحديات التنموية الإقليمية للجامعة المقاولاتية في:

1-دعم التخصصات العلمية والتكوينية ذات الصلة باحتياجات النسيج الصناعي في الإقليم المعني.

2-إنشاء وتطوير مخابر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي متخصصة حسب النشاط الاقتصادي، مما يطرح ضرورة ضمان العقار اللازم للإنشاء، وكذلك توفير التسهيلات لنشاطها.

3-المساهمة في تمويل الأطروحات ومشاريع البحث، التي تخص مشاكل التنمية في الإقليم

4- دعم و متابعة كل أشكال التبادل العلمي و الشراكة بين الجامعات في الإقليم المعني مع باقي الجامعات و المؤسسات في أقاليم أخرى وطنيا أو دوليا.

5-إطلاق سياسة عمومية لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وحثها على تكوين عناقيد خاصة بها تكون متخصصة تكنولوجيا، مما يدعم قدرتها الإبداعية في ظل شراكتها مع الجامعة وتكييفها مع الاحتياجات الإقليمية. (Debon et Martinez, 2008, p2-3).

5. مكانة الجامعة في تنمية الاقتصاد الجزائري

1.5 مكاسب التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر من ناحية البنية الأساسية:

في المسيرة الهادفة لبناء اقتصاد جزائري جديد ، يبدو دور التعليم العالي حاسما في خلق المعارف وتدعيم الاختراعات، و تأهيل الكفاءات البشرية، كما سيكون له دور مصيري في أن تكون الجامعة ريادية ترافق المؤسسات الناشئة وفي تكوين الأقطاب التكنولوجية، ومن خلال هذه الأهداف تساهم الجامعة الجزائرية في إقامة النظام الوطني للإبداع التكنولوجي و بناء اقتصاد جزائري مبني على المعرفة، و في هذا السياق كرست الدولة جهودها من خلال القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998، كانطلاقة الحقيقية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، كما جعلت البحث العلمي أولوية وطنية، وقد تم بموجب القانون 98-11 إنشاء عدة هيئات تسهر على إعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي منها:

1.المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتقنيCNRST : هو هيئة استشارية ملحقة بالوزير المكلف بالبحث، ويكلف هذا المجلس بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث.

2.المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجيDGRSDT : تكفل بتجسيد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي يحددها المجلس الوطني للتقييم البحث العلمي والتقني، تم وضعها سنة 2008. وتتكفل ببرمجة وتنفيذ وتقييم مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما تسهر على تحفيز الاستيعاب والتحكم في العلوم والتقنيات، وتثمين نتائج البحث العلمي، وتكوين الباحثين والإطارات والتقنين في مجال البحث.

3.اللجان المتعددة القطاعات المشتركة لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقنيCIS : مكلفة بترقية وتنسيق وتقييم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث.

4.اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجيCSP : وتوجد على مستوى كل مديرية وزارة، وهي مكلفة بضمان ترقية وتنسيق وإعادة تقييم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى القطاع المعني.

5.الوكالات الموضوعاتية: لتطوير البحث الجامعي في شتى المجالات، وتضم كل مخابر البحث ووحداته المنشأة في مؤسسات التعليم العالي.

و تهدف هذه الهيئات لتحقيق المكاسب التالية:

1- تعزيز الصرح المؤسساتي لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي، و إعلاء مكانة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي،

2- دعم الاستثمار في المعارف و الكفاءات التكنولوجية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

3- تكريس إطار مؤسساتي يرافق السلطات العمومية في تحديد السياسات الوطنية في مجال البحث و التطوير التكنولوجي، و التي تمثل أهم ركائز تنمية الاقتصاد.

4- تقييم مهارات الأجهزة الوطنية المتخصصة في تدوين نتائج البحث العلمي، والأهم تقييم جودة الأبحاث المنجزة ومدى خدمتها لأهداف التنمية، والسهر على المرافقة الميدانية لتطبيقها.

لقد كان استثمار الدولة في هياكل التعليم العالي يمس كل ربوع التراب الوطني بحجم 109 مؤسسة تعليم عالي سنة 2020 موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول 1: تطور بنية الشَّبكة الجامعية في الجزائر

سنة 2014	سنة 2020
48 جامعة وطنية	54 جامعة وطنية
10 مراكز جامعية	9 مراكز جامعية
19 مدرسة وطنية عليا	35 مدرسة وطنية عليا
5 مدارس عليا لتكوين الأساتذة	11 مدرسة عليا لتكوين الأساتذة
82 مؤسّسة للتّعليم العالي	109 مؤسّسة للتّعليم العالي

المصدر: منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2015و 2020.

لقد شهدت إقامة هياكل التكوين البيداغوجي على كامل ربع التراب الجزائري تطورا ملحوظا فبلغت

نسبة النمو **25%** ما بين 2014 و2020، مما يجعل من النظام الجامعي قوة محركة للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يشكل رهانا لاندماج الجامعة مع محل تواجدها لتحقيق التنمية المحلية، كما

عرف إنشاء مؤسسات تعليم عال خاصة تطورا ملحوظا: حيث بلغت 15 مؤسسة تعليم عال خاصة، منها3 معاهد للعلوم والتكنولوجيا، ومعهد واحد للأدب واللغات الأجنبية، في حين بلغت معاهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة 11معهد، أما إنشاء مؤسسات للتكوين العالي لدى قطاعات وزارية أخرى، فقد بلغ 55 مؤسسة تحت الوصاية البيداغوجية التابعة لمختلف القطاعات، كوزارة الدفاع الوطني، ووزارة الصحة، ووزارة السياحة، ووزارة الثقافة وغيرها.

2.5 مكاسب الجامعة في التكوين والتعليم العالي:

يشهد التكوين الجامعي تطورا ملحوظا حيث شهد عدد الطلبة المسجلين ما بين التدرج وما بعد التدرج نسبة نمو قدرت ب **41%**ما بين2011 و 2020، في حين سجل تعداد الاساتذة الدائمين نسبة نمو بلغت بالتقريب **63%**، أما بالنسبة عدد الطلبة المتخرجون فقد سجل تطورا بلغ **77%**، ثم إن تشجيع الدولة للتكوين عن بعد يعكس رغبة السلطات في تثمين التعليم العالي و رفع نسبة الجودة لليد العاملة المستقبلية و منحها تأهيلا جامعيا، حيث تمثل بالفعل قوة بشرية كامنة للاقتصاد.

الجدول 2: تطور التكوين البيداغوجي

البيان / السنة	2011	2020
الطلبة المسجَّلون في التدرج	1034313	1469984
الطلبة المسجَّلون بعد التدرج	58975	76259
المجموع	1 093 288	1 546 243
تعداد الأساتذة الدائمين	37688	61277
متوسط نسبة التأطير	27 طالب لكل أستاذ	25 طالب لكل أستاذ
الطلبة المتخرّجُون في التدرُّج	199767	353427
تكوينات الليسانس المفتوحة: 372	**تكوينات الماستر المفتوحة: 889**	**تكوينات الدّكتوراه: 776**

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أكتوبر 2020

3.5 مكانة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

سنحاول تقديم بعض الأرقام التي تخص مكاسب الجامعة فيما يخص البحث العلمي،

الشكل1 : تطور عدد المخابر البحثية التابعة للجامعات و الأساتذة الباحثون التابعون للمخابر

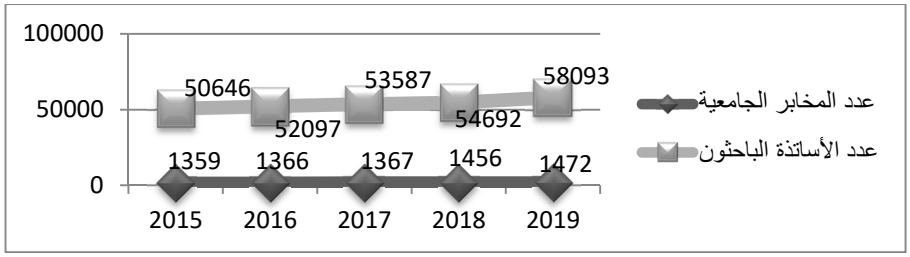

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على منشور وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2020

لقد قد عرف تكوين المخابر التابعة للجامعة تناميا ملحوظا قدر ب **7,18 %**سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، غير انه شهد تراجعا، حيث وصل الى **0,07 %**سنة 2017، وقد سجلت نسبة نمو وصلت الى **1,10 %** سنة 2019، كما يشهد تعداد الأساتذة الباحثون تناميا بلغ **6 %**، وتنقسم مشاريع البحث الى مشروع بحث مبرمج ضمن البرنامج الوطني للبحث PNR ومشروع في إطار المجلس الوطني لتقييم مشاريع البحث الجامعي CNEPRU، وإذا سلطنا الضوء على فحوى مشاريع البحث قد تكون مصدر مشاريع ريادية ذات الأثر التنموي الاقتصادي إذا لم تبقى حبيسة الأوراق.

أما بالنسبة للمنشورات العلمية الدولية، قد تطورت كالتالي:

الشكل 2: تطور عدد المنشورات في المجلات الدولية صنف –أ–

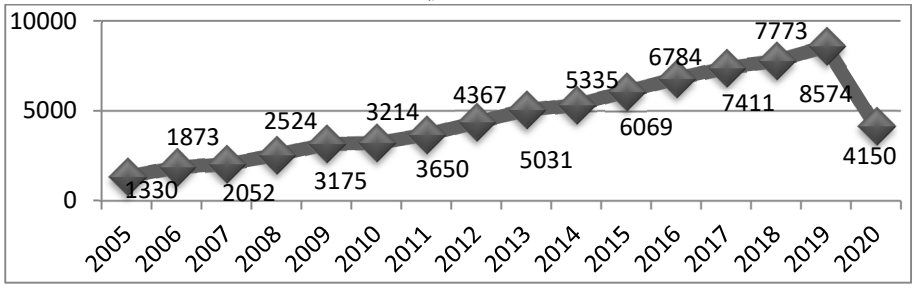

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2020

ورغم التطور الملحوظ للإنتاج العلمي إلا أن منظمة المجتمع العلمي العربي سنة 2019 أكدت أن مساهمة الجزائر في الإنتاج العلمي العالمي لم يتجاوز 0.18%، ومساهمتها إفريقيا بلغت% 12، وبلغت الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي 4% من الناتج الداخلي الخام، غير أن النفقات على البحث والتطوير لم تصل أبدا إلى 1%من الناتج الداخلي الخام حتى 2019، وقد بلغت هذه النسبة في الاقتصاديات المتطورة حوالي 5%، إن هذه النسبة لا تعكس مكانة البحث

العلمي ولا مكانة الجامعة كشريك اقتصادي، ضف الى ذلك تؤكد هذه النسبة بعد المؤسسات الاقتصادية في تمويل مشاريع البحث العلمي، وهو ما يطرح ضرورة تبني البحث في المؤسسة الصناعية.

أما بالنسبة للإنتاج العلمي الوطني (الاقتباس)، فيتوزع بين مجلات وطنية ومجلات مصنفة من صنف **–ب–**وصنف **–ج–**، وقد تطور هذا الإنتاج كالتالي:

الشكل 3 :تطور الإنتاج العلمي الوطني

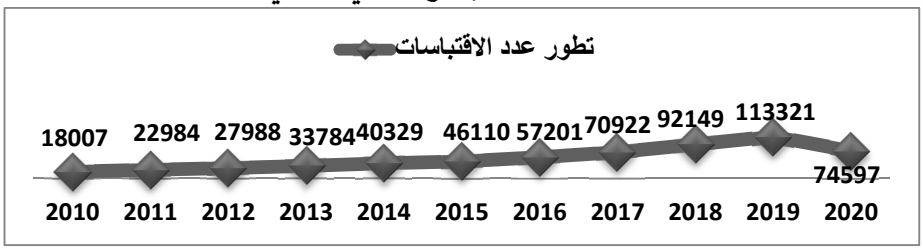

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2020

وبالنسبة لإيداع براءات الاختراع من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،

الشكل 4: عدد براءات الاختراع المودعة من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

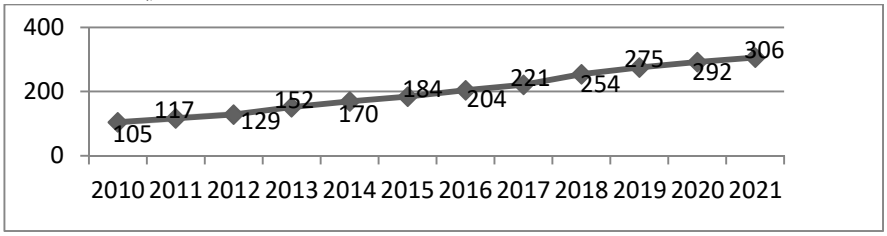

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي DGRSDT 2020

بالنسبة لبراءات الاختراع المودعة من طرف المؤسسات المنتجة لها كانت كالتالي:

الجدول 4: إيداع براءات الاختراع حسب المؤسسة المنتجة لها

هياكل البحث العلمي	عدد براءات الاختراع 2020	المساهمة النسبية
مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	158	%48
مراكز البحث تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	136	%41
مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي	31	%9

والبحث العلمي		
الوكلة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية	7	%2
المجموع	**332**	**100%**

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT 2020

أما من حيث الهياكل المنتجة لبراءات الاختراع المودعة وطنيا نجد أن مساهمة الجامعة كهيئة أولى للبحث العلمي يبقى دون المستوى المطلوب، فقد وصل إلى 48%، وما يعيب البحث الجامعي أن البحوث الأساسية تشغل 90%، أما البحوث التطويرية10%، ضف الى ذلك بعد مواضيع البحث عن الاحتياجات الاقتصادية الإقليمية محل تواجد الجامعات والوطنية، و هذا ما يجعل الجامعة الجزائرية ليست بالشريك الاقتصادي المنشود، و هو ما يطرح ضرورة تفعيل هذا الدور بتكوين أقطاب و لو ثنائية مصغرة ما بين المؤسسة الصناعية و الجامعة في محل تواجدهما الإقليمي، حيث سيساعد ذلك أن تتعرف الجامعة على الأهداف و الاحتياجات الصناعية.

تصنيف الجامعات الجزائرية: و في ظل هذه المعطيات التي تعيشها الجامعة الوطنية، جاء ترتيب الجامعات الجزائرية صادما ضمن الترتيبات العالمية، فحسب ترتيب " ranking web of universities " لسنة2019رتبت الجامعات الجزائرية من2250حتى 3121، في حين صنف التقرير السنوي لمجلة" تايمز" للتعليم لسنة 2019 و الذي شمل 1396 جامعة تابعة ل 92 دولة ضمن أشغال القمة الأكاديمية العالمية التي احتضنتها مدينة زيورخ السويسرية متفائلا نوعا ما لإشادته بطموح الجامعة الجزائرية لأن تكون محركا للتنمية إقليميا، حيث ركزت مخابر البحث الجامعي بجامعة سطيف بالشرق الجزائري على "المشروع الحضري و المدينة و الإقليم و إحداث التوازن البيئي المحلي" ، واحتلت الجامعات المراتب من800الى 1000، و قد غابت الجامعات الجزائرية عن تصنيف" شنغهاي" العالمي للجامعات لسنة2019، و حسب تصنيفwebometrics ، فقد تذيلت الجامعة الوطنية الترتيب ب1795 عالميا و 28 إفريقيا.(جريدة الخبر الجزائر ،2019)، و يسلّط تصنيف الجامعات لسنة 2020 الضوء على 08 مؤسسات جزائرية للتعليم العالي 02 من بين أفضل 1000 و 06 جامعات من بين أفضل 1001 وأكثر.

الجدول5 : التصنيف الدولي للجامعات الجزائريةranking web of universities 2020

الجامعات	جامعة سطيف1	جامعة بجاية	جامعة بسكرة	جامعة قسنطينة1	جامعة بومرداس	جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين	جامعة العلوم والتكنولوجيا	جامعة تلمسان
الترتيب العام	601- 800	801- 1000	1001	1001	1001	1001	1001	1001

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي2020

في سنة2020 ، تُظهر" تصنيفات " Shanghai Rankings أن جامعة جيلالي ليابس في سيدي بلعباس بين المركز101 و 150 في الهندسة المدنية، وبين المركز 201 و 300في الهندسة الميكانيكية وبين 401 و 500في علوم المواد.

4.5 مكانة الجامعة الجزائرية ضمن مصالح البحث العلمي المشتركة (نحو آفق مستقبلية لبناء الأقطاب التكنولوجية):

في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (ممثلة بالمديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي) المتعلقة بتقريب الجامعة من قطاع الصناعة ، ينبغي على المؤسسات ،الحائزة على مختلف المصالح المشتركة للبحث الالتزام بترقية التعاون مع القطاع الصناعي و الاقتصادي و الاجتماعي و دراسة جميع إمكانيات التعاون كنقل المعرفة و التدقيق و الخبرات، و بذلك ثمنت السياسة العلمية و التكنولوجية ضرورة تجميع الكفاءات في أقطاب للنشاطات كحتمية ملحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، و تحسين استغلال الوسائل المتاحة على المستوى الجهوي، و في هذا السياق فقد نص مخطط تنمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي على إنجاز مرافق علمية مشتركة بين الجامعات متمثلة في المصالح العلمية المشتركة التي ستحقق أهدافا هامة و المتمثلة في:

•خلق أرضية تبادل وشراكة بين القطاعين الأكاديمي والاقتصادي و حل المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.

•المساهمة في التكوين الميداني للطلبة وتحسين مستوى الموظفين المعنيين، ونشر المعارف والتقنيات باتباع مقاربة متعددة التخصصات.

•تثمين استغلال الموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرف المؤسسات الأكاديمية و الاقتصادية. (منشور للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2020)

5.5 نحو تفعيل دور الجامعة الجزائرية في مرافقة للمؤسسات:

لا يمكن اهمال الجهود الواضحة للجامعة في دعم الريادة ومرافقة المؤسسات الناشئة من خلال تبني نموذج الحاضنات والمشاتل التقنية

1- الحاضنات: هي هياكل استقبال و مساندة المشاريع المبتكرة ذات صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب الفكرة على تحقيق فكرته واثبات إمكانية تطبيقها، و تقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين و الاستشارة و التمويل مع مرافقتهم إلى غاية انشاء المؤسسة المبتكرة، و قد تم تبني منطق المقاولاتية منذ 2014 مع اول دار مقاولاتية تم إنشاؤها بجامعة قسنطينة1، وبعدها تم تعميم الفكرة لعدة جامعات جزائرية، ليصبح عدد دور القاولاتية داخل الجامعات 78 دار، أما عدد الطلبة المستفيدين من انشاء دور للمقاولاتية بمرافقة الجامعة فقد بلغ 1614 طالب، إلا ان الفكرة لم تتعدى مجرد اقتراحات لأفكار عملية، لم تصل لحد مرافقة المؤسسة نحو النجاح لتسويق المنتوج .

2-مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي: هو مؤسسة علمية تجمع الفاعلين من المجال المهني والبحث ويمنح الخبرة العلمية للمؤسسات التي لا تملك الوسائل لإنجاز مراكز للبحث والتطوير ويتيح تحويل التكنولوجيا بين هياكل البحث والمجال المهني، انشاء مؤسسات مبتكرة واستغلال براءات الاختراع.

6.رؤية مستقبلية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والتنمية الاقتصادية في الجزائر آفاق2030

إن النموذج الاقتصادي الجديد المخطط لآفاق2030، و الذي كان من بين أولوياته المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحد أهم الرهانات التنموية الكبرى التي تعمل على رسم المخطط الاستراتيجي للتنمية عبر التراب الوطني، وتترجم آفاق الاستراتيجية الأساسية للسياسة الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم و التنمية المستديمة نحو إدماج جميع القطاعات في السياسة الإنمائية للبلاد، و يعتمد هذا المخطط على أربعة محاور رئيسية:

* ضمان توازن التنمية الاقتصادية بين الساحل والهضاب العليا والجنوب الجزائري.

* تحسين جاذبية و تنافسية الأقاليم عن طريق تحديث و تنسيق النشاط الاقتصادي و البنية التحتية لوسائل النقل و الاتصالات و تأهيل مختلف المناطق الريفية .

* ترقية المدن الأربعة الكبرى : العاصمة ، هران ، قسنطينة و عنابة إلى مستوى المدن العالمية أملا في جعلها مدن ذكية بتحديث سياسة المدينة و تجديد النسيج العمراني و التنمية الحضرية .

* إنشاء أقطاب تنموية تنافسية تكون فضاء للأعمال والتنمية الاقتصادية والعمل على توازن الإقليم واستقطاب الاستثمار ودعم التنمية المستديمة والاستجابة للمشاكل الايكولوجية.

* تثمين وضمان دوام الثروات الطبيعية الاستراتيجية.

وتم وضع مخطط **لستة أقطاب تنافسية** لتدارك التأخر التكنولوجي، تتمثل في:

1) قطب الجزائر العاصمة : سيدي عبد الله و يعني بالتكنولوجيا المتقدمة و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التكنولوجيا البيولوجية للتغذية و الصحة و الرياضة .

2) قطب وهران ، مستغانم ، سيدي بلعباس ، تلمسان يعني بتكنولوجيا الكيمياء العضوية و الطاقة ، و تكنولوجيا الفضاء و الاتصالات .

3) قطب قسنطينة، عنابة، سكيكدة يعني بتكنولوجيا الميكانيك والحديد والبتروكيمياء.

4) قطب سطيف، بجاية، برج بوعريريج المسيلة يعني بالبيو تكنولوجيا الغذائية.

5) قطب المدية، بوغزول، الأغواط يعني بالطاقات المتجددة والبيو تكنولوجيا البيئة والصحة الفلاحية والغذائية والموارد المائية والصناعة الصيدلانية.

6) قطب ورقلة حاسي مسعود، غرداية، البتروكيمياء والطاقات المتجددة والفلاحة الصحراوية.

تستهدف الدولة إنشاء هذه الأقطاب لتقريب الجامعة من المؤسسة الصناعية محل تواجدها من خلال مشاريع بحثية مشتركة تهدف خدمة الإقليم،

كما تم وضع مخطط توجيهي خا بالتعليم العالي والبحث العلمي، والذي استهدف تدارك النقائص التي تعاني منها الجامعة الجزائرية، وهذا بفرض إصلاحات جديدة تتمثل في:

*مراعاة مبدأ التخصص، أهداف البحث العلمي تتخصص حسب النشاط المستهدف

*برمجة الدراسات والأعمال التي لها علاقة بهدف معين

*العمل على تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة، تساعد على التحكم في التكنولوجيات وتطويرها، مما يضمن مشاركة الجامعة في تحسين طرق الإنتاج وكذلك المنتجات.

*المشاركة في التكوين المتواصل والتحصيل المعرفي الذي يراعي الجودة أساسا.

*العمل دائما على ترقية نتائج البحث العلمي وضرورة نشرها.

7. تحليل النتائج:

من خلال دراسة الحالة التي كانت حوصلة سردت واقع الجامعة الجزائرية يتضح جليا أن المكانة الريادية للجامعة كقطب علمي و تكنولوجي و كذلك كشريك اقتصادي لم تأخذ مكانتها الصحيحة، و بالتالي يجب العمل على انعاش و تفعيل دور الجامعة الجزائرية في مسار التنمية الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة مازالت تؤدي دور التكوين و التعليم العالي ولم تعرف تطورا في نتائج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، ولم ترقى لمستوى الجامعة الريادية، أما إنشاء الاقطاب التكنولوجية مازال قيد الدراسة، و الاكيد أنه سيفتح المجال للجامعة لان تكون فاعلا اقتصاديا،

باستغلال البحوث العلمية في تحقيق التنمية المحلية، الإقليمية و الوطنية، كما سيفعل دورها كشريك اقتصادي.

وقد توصلنا للنتائج التالية:

-ضعف ثقافة البحث والتطوير التكنولوجي. وتهتم الجامعة بالتكوين الأكاديمي البحت.

-انغلاق الجامعة على نفسها، وتميزها بالبحوث الأساسية التي تبقى معرفتها حبيسة النشر، ولا تصل إطلاقا إلى المؤسسات الاقتصادية.

-انعدام حلقة الوصل بين الجامعة كصرح أول للبحث العلمي وبين النسيج الصناعي.

-عدم تجند الجامعة في البحث التطويري والتطبيقي الذي يخدم التنمية الاقتصادية.

-عدم انتشار ثقافة المقاولاتية لدى الجامعة بمعناها الحقيقي .

-غياب ثقافة العمل الجماعي، وغياب تكوين المقاطعات الصناعية والأقطاب التكنولوجية.

-عدم التوازن في التنمية الإقليمية.

-ضعف التنمية الصناعية المحلية، وغياب نسيج التكتل المتكامل من المؤسسات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة، التي تخدم اهداف التنمية المكانية.

8.الخاتمة:

يتضح أن منظومة التعليم العالي في الجزائر ، وعلى رأسها الجامعة مازالت لم تلعب دورها في التنمية رغم الإمكانيات الضخمة التي تسخر لها الدولة، حيث أن الإنتاج العلمي في الجزائر ضعيف كما و نوعا، و لا تربطه أي صلة بالتنمية الاقتصادية، لا إقليميا و لا وطنيا، وما زال الاقتصاد الجزائري يعاني من نقص الابتكار و الإبداع و الإنفاق في البحث و التطوير، فلم تتعدى الجامعة الوطنية عقبة البحث عن النوعية في التعليم و التكوين و بقي تركيزها منصبا على الأبحاث الأساسية، و لم تصل إلى تبني منطق الجامعة المقاولاتية، ضف الى ذلك لم يأخذ تكوين الأقطاب التكنولوجية الاهمية الجادة من طرف السلطات العمومية ، لإرساء قواعد صحيحة للتنمية الإقليمية اين تلعب الجامعة دورها الريادي في توجيه التعليم العالي و البحث العلمي نحو احتياجات الاقليم المحلي و الوطني، و من خلال الدراسة المقدمة استهدفنا تبيان ضرورة أهمية تبني نماذج مبتكرة لتفعيل دور الجامعة كشريك اقتصادي، فالدراسة المقدمة و الأرقام الموضوعة تؤكد ضعف الجامعة في تأدية مهامها التقليدية، و يمكن أن تتعدى ذلك لتلعب دورها الثاني أن تكون شريك اقتصادي، ثم لتتعدى الى الدور الثالث لتتبنى ريادة الأعمال، و بذلك تخدم التنمية المحلية و الوطنية، فالدراسة جاءت لتؤكد عن عدم استعداد الجامعة للريادة مادامت لم تتقارب مع عالم الاقتصاد و الصناعة كمرحلة أولى من خلال إنشاء التجمعات "المعرفية- التكنولوجية-الصناعية" كنموذج المقاطعات

الصناعية و الأقطاب التكنولوجية، ثم البحث في أن تكون الجامعة ذات ثقافة مقاولاتية، و عليه نقدم الاقتراحات التالية:

– ضرورة إصدار قوانين لضبط الجودة في التعليم العالي حسب المواصفات والتقييس العالمي.

– وضع تحفيزات لنقل الجامعة من البحث الأساسي إلى البحث التطبيقي والتطويري الذي يتماشى مع انشغالات ريادة الاعمال مثلا.

– ضرورة وضع قوانين محفزة للأستاذ والباحث الجزائري، بضبط قانون حق الملكية الفكرية.

– دعم ثقافة البحث في الجامعة والمؤسسة، خلال إنشاء مخابر مشتركة للبحث والتطوير ذات الصلة بالاحتياجات الاقتصادية للمحيط

– تشجيع القطاع الخا للدخول لمجال إنشاء الجامعة الخاصة وكذلك مراكز البحث الخاصة.

–خلق مكاتب استشارية تابعة للجامعة تبحث في انشغالات المؤسسة الاقتصادية.

–خلق مشاريع مشتركة بين الجامعة والمؤسسة الناشئة تلعب فيها الجامعة حاضنة أعمال تقنية.

قائمة المراجع المستخدمة:

1–نصر عارف: مفهوم التنمية، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني: faculty.ksu.edu. sa/ belaichi / … / 20% / pdf، الاطلاع بتاريخ 2020/1/29

2–أسعد معتوق،" بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية – دراسة حالة الأقاليم السورية، رسالة ماجستير في– قسم التخطيط والبيئة «: جامعة دمشق، سوريا، 2009.

3–شفيق العوضي، الوكيل التخطيط العمراني، مبادئ، أسس، تطبيقات «، الجزء الأول: جامعة عين شمس، كلية الهندسة، جمهورية مصر العربية ،2006.

4–أحمد عبد العال، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية، الرابط: b. barabia. Com www.koto، الاطلاع بتاريخ 2020/1/29.

5–الجتيري نبيلة; بالهادف رحمة،" الاستثمار في المنشآت المستدامة، توجيه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية "، الملتقى الوطني " آفاق التنمية الإقليمية "، جامعة أدرار، 2014.

6–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر www.mesrs.dz //:https الاطلاع ب 2020/9/15

7–المديرية العامة للبحث والتطوير، الجزائر https://www.dgrsdt.dz ، تم الاطلاع ب 2020/10/17

8–جريدة الخبر ،2019، الجزائر :https://www.elkhabar.com ، تم الاطلاع ب2020/2/17

9-منظمة المجتمع العلمي العربي، https://www..arsco.org.2019 ، تم الاطلاع ب2020/2/18

10- Thierry Paulmier " l'expérience technopolitaine de Hsinchu à Taiwan: un pôle de croissance en transition vers un district industriel consulté le1/2/2020 ".Htpp://www.cairn.info/revue-d-économie-régionale-et-urbaine.2001

11- André Torre, "clusters et systèmes locaux d'innovation : retour critique sur les hypothèses naturalistes de transmission des connaissances à l'aide des catégories

de l'économie de proximité ". Région et développement, N° 24, ed harmattan, 2006.
12-Porter,http://nbr.org/1998/11/cluster-and-the-new-economic-of-competition:havardbusinessreview:november-december1998-michael.e.porter:cluster and the new economics of competition.
13- Fabrice Hatem, "Politique d'attractivité et économie de la connaissance : le rôle clé des clusters", Economie et Société, "Série Economie d'entreprise", N°17, ed ISMEA, 2007
14- Marc-Hubert Depret ; Abdallah Hamdouche, " Coopération stratégique, coalitions inter firmes et réseaux d'innovation : vers de nouveaux fondement de la dynamique concurrentielle ", Cahiers Lillois d'économie et de sociologie, N°43-44,2004.
15- Daniel Darmon, " Les pôles de compétitivité ".Revue Regard sur l'actualité, N°315, documentation Française, , Paris,2005
16- Christian debresson,"les pôles technologiques du développement «"revue tiers monde, n°118, presse universitaires française ,1989.
17- Rani .J.Dang ; Maureen MC kelvey, "knowledge, management processes and the formation of entrepreneurial opportunities."Journal of innovation economics&managemement,N19,ed boeck superieur,2016 .
18-Peter schulte, « l'université entrepreneuriale : une stratégie de développement institutionnelle » Unesco-cepes, centre européen pour l'enseignement supérieur « l'enseignement supérieur en Europe : les études entrepreneuriales dans l'enseignement supérieur », N°2, 2004
19-, Nicolas debon ; Lionel martinez, « universités et développement des territoires : quels rôles et actions possible pour les collectivités locales ? » entretiens territoriaux de strasbourg, 2008
20- Marylène mille, « politique et gestion de l'enseignement supérieur, 2004 : http:// www.cairn. Info/revue – politique – et – gestion de l – enseignement – supérieur – 2004 3- page – 89 – 113. httm, éditions de l'OCDE, N°3, volume 16 : université .externalités de connaissance et développement local : L'expérience d une université nouvelle,
21- Ferguene Améziane :" Rapport technologie, Territoire : L'innovation Facteur de développement territorial",.http://halshs.archives.ouvertes-frhalshs-00108264.
Les " **22-** Gilles Duranton ; Philippe Martin ; Thierry Mayer ; Florian Mayneries, , éd Rue D'ULM, Paris, 2008. "pôles de compétitivité : Que peut-on- Attendre.